هل النحو العربي في حاجة إلى التيسير؟(2)

التواتي بن تواتي
جامعة الأغواط

الملخص

ينتقد هذا الجزء من مقال "هل النحو في حاجة إلى التيسير" مقولات النحوي الأندلسي" ابن مضاء الداعي في كتابه " الرد على النحاة " إلى إلغاء القول بالعامل في النحو بدعوى أنه من غير المعقول أن تعمل الألفاظ الرفع والنصب والجر، فالمتكلم هو المسؤول وحده على عملها، الشيء الذي لم ينكره سيبويه وابن جني...إنما أثبتاه قبله وما قولهما بالعامل اللفظي والمعنوي إلا على سبيل التسهيل على المستعرب ومتعلم العربية.

كما تعرض إلى قضية العلل وما أثارته من جدل بشأن تكلفها وتعقيدها للدرس اللغوي والنحوي خصوصا؛ كيف أنها منوطة في أصل وضعها بالخاصة وليس بعموم المتعلمين والمبتدئين.

الكلمات المفاتيح

العلل - العامل اللفظي - العامل المعنوي - النحو - المتكلم.

Résumé

Cette deuxième partie de l'article intitulé « Faut- il faciliter la grammaire ? » est une critique des propos du grammairien andalou Ibn Maḍa' appelant dans son livre « ar-radd'alā an-nuḥāt » à proscrire la notion de 'amal (rection) de la grammaire; il est irrationnel pour ce grammairien de considérer les items de la langue comme la cause de la déclinaison (désinence des cas : nominatif « raf'», accusatif « naṣb » et génitif « ğarr »). Cette dernière dépend exclusivement de la volonté du sujet parlant. Ceci fut en partie affirmé antérieurement par Sībawayh et Ibn Ğinnī qui accordèrent en outre une importance au code linguistique et n'avancèrent cependant la notion de 'āmil lafdī (régissant plein) et 'āmil ma'nawī (régissant zéro) qu'en vue d'une facilitation pour les apprenants de la langue arabe.

Parailleurs,l'article,qui aborde aussi la question des 'ilal (causes extragrammaticales entraînant la déviation comportementale des items) et la controverse qu'elles soulèvent à cause de leur complication de l'étude de la langue arabe et de la grammaire en particulier, explique que ces 'ilals ne concernent pas la didactique mais les spécialistes à savoir les grammairiens.

Mots clés

'ilal - régissant plein - régissant zéro - grammaire - sujet parlant.

Abstract

This second part of the article entitled « Is the Arabic Language to be Facilitated? » criticises the talks of the Andalusian grammarian Ibn Maḍa' in his book« ar-radd 'alā an-nuḥāt» about the exclusion of the notion of 'amal (government) from grammar. For this grammarian, it is irrational to consider items of language as a source of declension (inflexion in cases of: nominative «raf '», accusative «naṣb» and genitive «ğarr ») as it depends exclusively on the speaker's will. This was affirmed earlier by Sībawayh and Ibn Ğinnī who have however put forward the notion of 'āmil lafdī (full governing element) and 'āmil ma'nawī (zero governing element) with the purpose of facilitating the Arabic language learning process.

Besides talking the issues of 'ilal (causes of changing word ending to show its grammatical function) and the controversy it raised about the difficulty faced in the study of language and grammar in particular; this article explain how originally those 'ilal did not concern didactics but grammarians.

Keywords

'ilal - full governing element - zero governing element - grammar - speaker.

الجانب الرابع: نظرية العامل وما دار حولها من جدل

إن نظرية العامل دار حولها جدل ومناقشات وصراع بين المؤيدين والمناهضين لها وكل فريق له حججه وأدلته ولا يمكن قبول قول دون التعرض إلى مخالفه لمعرفة حقيقة الأمر ولب الصراع وهل هذا صراع بين حق وباطل أم صراع وهمي منشأه المخالفة من أجل المخالفة؟ وما كسب النحو العربي منه على مدار الزمن وتعاقب الأيام؟ وهل زاد في صرحه لبنة جديدة؟ وهل استفادت الأجيال من هذا الصراع؟ وما هي جنايته على الدراسات النحوية الجادة؟ ألا نقول بأنه عرقل مسيرة النحو على المضي في طريق البناء لتبقى قابعة في مكانها لا تبرحه متسائلة هل رفع الفاعل يحدثه الفعل أو يحدثه المتكلم إلى غير ذلك من المهاترات التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

ولتوضيح المسألة نقول ما القصد بالعامل؟ وما مصدر نشأته لدى النحاة؟ ومن أثاره بداية؟ وما سبب ظهوره على السطح في العصر الحديث؟ تلكم هي تساؤلات حول هذه المسألة يجدر بنا أن نعالجها لمعرفة لب الإشكال وحقيقة الصراع. يتعين هاهنا علينا أن نعرض كل قول بدون تحيز ثم مناقشته إجلاءا للحقيقة ما استطعنا وخدمة لهذا العلم، وتجنيبا لأبنائنا الخوض في دراسات جانبية لا تزيد في هذا البناء ولا تقدم في المسيرة قيد أنملة بل نقول: تهدم ولا تبني وتعرقل ولا تقدم.

يقول د/حسن عباس: لقد استقر في رأي النحاة أن الحركات الإعرابية وما يتصل بها إنما هي أثر لمؤثر أوجدها ولا يتصور العقل وجودها بغيره متأثرين في هذا بما يقرر في العقائد الدينية ومجالات (علم الكلام) من أن لكل حادث محدثا، ولكل موجود موجدا، ولا يصح في الذهن مخلوق بغير خالق، ولا مصنوع بغير صانع.

وإذا كانت الحوادث لابد لها من محدث ولا يوجد واحد منها بغير موجد فرد ويستحيل أن يستقل المخلوق بخلق نفسه كما يستحيل المعدوم بإيجاد نفسه، ومنحها الحياة وهو فاقدها فقدانا أصيلا وهنا من الذي أوجد الرفع والنصب في الكلمات؟ لا بد من موجد فرد قياسا على ما مضى.

ولا خلاف عندهم وعند غيرهم في ذلك إنما الخلاف في كنه ذلك الموجد، وحقيقة العامل الذي يعمل الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم ويصنع ذلك؛ أهو المتكلم الذي يتصرف في الكلمات كما يهوى أم هو صانع آخر ظاهر أو غير ظاهر يجلب الحركات المختلفة باختلاف التعبيرات ووجوه الكلام؟ فإذا قلنا (الشمس نافعة، كانت الشمس نافعة، إن الشمس نافعة، يتمتع الناس بالشمس النافعة) فما الموجد الذي أوجد الضمة أو الفتحة أو الكسرة في الكلمات السابقة فجعل أواخرها مرفوعة حينا، ومنصوبة أو مجرورة حينا آخر، وقد ينقل إحداها من الرفع أو

من النصب أو من الجر إلى غيره؟ ما الذي فعل هذا وكان له وحده القدرة على إيجاده وخلقه؟ وإن شئت فقل: ما العامل الذي عمل وانفرد به[1]. إنه العامل اللفظي أو غير اللفظي في الكثرة الغالبة من النحاة؟ وإنه المتكلم في رأي ابن مضاء الأندلسي وهنا بيت القصيد ومربط الفرس كما يقال.

لا نعلم أحدا من النحاة قبل ابن مضاء – رحمه الله – دعا إلى إلغاء القول بالعامل في النحو على كثرة المآخذ التي وجهت إلى النحو والنحاة.

ويبدو أن ابن مضاء كان يدرك خطر دعوته فكان عليه أن يكون حذرا في تقديم دعواه فبدأ بعرض أساس هذه النظرية من كلام سيبويه وابن جني ليؤيد رأيه في المسألة.

1- فنقل عن سيبويه قوله: وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك[2]. فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك فساد[3].

2- وانتقل إلى ابن جني ليبين رأيه في العامل، فقال: وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره قال ابن جني بعد كلام في العوامل اللفظية والمعنوية: "وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"[4].

وقال معقّبا على كلام ابن جني: فأكّد (المتكلم) بـــ (نفسه) ليرفع الاحتمال ثمّ زاد تأكيدا بقوله (لا لشيء غيره)[5].

ونلاحظ أن ابن مضاء وجد ما يؤيد به رأيه فنسب إلى ابن جني من أنّ الذي يعمل الرفع والنصب والجر وغير ذلك هو المتكلم نفسه وليست الألفاظ والأدوات هي التي تعمل، فنراه التمس من العقل دليلا على إبطال عمل الألفاظ فقال: وأما القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا لا يقوله أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما القصد إيجازه منها: أنّ شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ولا يحدث الإعراب فيما يحدثه فيه إلاّ بعد عدم العامل، فلا ينصب (زيد) بعد (إنّ) في قولنا: (إنّ زيدا) إلاّ بعد عدم (زيد)[6].

---

1 عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط1؛ القاهرة: دار المعارف بمصر، ص198.
2 سيبويه، الكتاب، تحق عبد السلام هارون، القاهرة: دار القلم والهيئة المصرية العامة للكتاب، 1966، ج1، ص13.
3 ابن مضاء الأندلسي، الرد على النحاة، تحق شوقي ضيف، مصر، 1948، ص69.
4 أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحق محمد على النجار، القاهرة، 1956/1952، ج1، ص109، 110.
5 ابن مضاء الأندلسي، المرجع السابق، ص69.
6 المرجع نفسه، ص70.

ويعني بهذا أنّك حينما نطقت بزيد منصوبا، كانت (إنّ) غير موجودة فكيف ينسب إليها الفعل وهي معدومة! ثم ذكر الفاعل إمّا أن يفعل فعله بإرادة كالحيوان، "وإمّا يفعل بالطبع كما يحرق النار ويبرد الماء. وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها. لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع"[7].

ويثير بعد ذلك تساؤلا مفاده أنّ النحاة في قولهم بالعامل لعلّهم كانوا متسامحين في العبارة فقال: فإنّ قيل: إنّ ما قالوه من ذلك إنّما هو على وجه التشبيه والتقريب، وذلك أنّ هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب، وإذا وجدت وجد الإعراب[8].

ويجيب ابن مضاء بأنّه قد يسامحهم إذا هذا معتقدهم في لفظ العامل وأنّ نسبة العمل إليها على سبيل المجاز لا الحقيقة فأمّا إذا أصرّوا على اعتقادهم بأنها عوامل حقيقة وأنّها التي تحدث الآثار في الكلم فلا يجوز اتباعهم في ذلك.

وبعد أن عرضنا رأي ابن مضاء بكلّ أمانة كما ورد في كتابه وجب علينا أن نناقشه فيما أورده من أفكار ونزنها بميزان الحق فنقول: إنّ ابن مضاء ذكر في مصنفه اسم علمين من أبرز أعلام النحو وهما سيبويه وابن جني ونسب إليهما قولين متناقضين: فأمّا الأوّل فقد أسند إليه القول بأنّ الألفاظ تعمل في معمولاتها على سبيل الحقيقة لا المجاز. وأمّا الثاني فقد أسند إليها قولا أيّد به رأيه وأنشأ بينه وبين سيبويه خلافا غير حاصل وهذا بيانه:

تصحيح ما نسبه ابن مضاء لسيبويه

1- إنّ ما نسبه ابن مضاء لسيبويه يدعو إلى التساؤل: هل المعمولات عند سيبويه تعمل على سبيل الحقيقة لا المجاز؟ وهل كان يعني ذلك في معرض حديثه عن العوامل؟ وما هو موقف الدارسين المحدثين حين نسبوا إلى سيبويه وغيره من النحاة القول: بأنّ المعمولات تعمل على سبيل الحقيقة لا المجاز؟ ألا يتّهمون بالتقول وعدم التحقق إن لم نقل بالسطحية في النقل والإمعية والتمسك بالقول المخالف وغيرها من الأوصاف مما يدعو إلى الحيرة في موقفهم!

إنّ منْ درس "الكتاب" يجد خلاف ما أورده ابن مضاء ولا يمكن أن يصدر عنه هذا الفهم وهو الذي ينسب العمل للمتكلم فقال بصريح العبارة في باب الإضمار في (ليس وكان) "فمن ذلك قول بعض العرب: ليس خَلَقَ اللهُ مثلَهُ، فلولا أن فيه إضمارًا لم يجز أن تذكر الفعل، ولم تعمل في اسم" [9]. فنسب الإعمال إلى المتكلم. وقال: وأمّا قول امرئ القيس

فلو أنّ ما أسْعَى لأدْنَى معيشة   كفاني ولم أطلُبْ قلِيلٌ مِنَ المَالِ

[7] ابن مضاء الأندلسي، المرجع السابق، ص70.
[8] المرجع نفسه، ص13.
[9] سيبويه، المرجع السابق، ص70.

فإنّما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا، وإنما كان المطلوب عنده المُلْكَ وجعل القليل كافيا ولو يُرِدْ ذلك نصب فسد المعنى[10]. فنسب العمل إلى امرئ القيس.

وهذا إلى نصوص أخرى كثيرة يكاد لا يخلو منها باب من أبواب الكتاب ينسب فيها سيبويه العمل إلى المتكلم، وعلى الرغم من إسناده العمل إلى المتكلم فإنّ سيبويه لو سئل: هل المتكلّم هو الذي يحدث الرفع والنصب والجر والجــزم أو أنّه حينما يتكلم المتكلم يكون خاضعا للعرف اللغوي في مجتمعه؟ وإلاّ فما معنى إيراد سيبويه وغيره من النحاة للهجات العربية المختلفة وأثرها في قوانين النحو؟

وهنا نقرر ليست العوامل هي التي ترفع وتنصب وتجر وتجزم ولا المتكلم هو الذي يحدث شيئا وإنما الذي يحدث هذه الآثار ما تعارفت عليه الجماعة المعينة، والتزام المتكلم بما تنطق به بيئته وبالكيفية التي تنطق بها، كما هو ملزم على أن ينسج على منوالها ولا يخرج عن سننها.

يقول د/إبراهيم البنا في هذا الشأن: إنّ المتكلم حريص على أن تكون أفكاره مصبوبة في قوالب الجماعة التي ارتضتها وحرصت عليها وأن شأن اللغة في ذلك شأن بقية الظواهر الاجتماعية لها وجودها المستقل خارج الجماعة ولها كذلك سلطانها القاهر، فلا هو يصنعها بل إنّه يتلقاها من الجماعة ويلتزم بها ويحس بغاية السعادة إذا أحسن استخدام هذه الأعراف على الوجه الأكمل فلو كان الفرد يصنع شيئا لما كان هناك ما يسمى باللهجات، ووجود هذه اللهجات دليل على أنّ كلّ مجتمع منها قد ارتضى أسلوبا معينا في التفاهم له نظامه الصوتي، وله مفرداته وله كذلك تراكيبه المتميزة[11].

ويؤيد ما ذهب إليه د/إبراهيم البنا قولُ سيبويه: "وقوله تعالى (مَا هَذَا بَشَرًا) في لغة أهل الحجاز وبنو تميم يرفعونها إلاّ من درى كيف هي في المصحف"[12].

تعليق: إن ما أورده سيبويه نجد فيه فصل الخطاب لهذه المسألة التي أثارها ابن مضاء: أنّ المتكلم لا يحدث شيئا ولا يترك أثرا من الرفع أو النصب أو الجرّ أو الجزم وإنّما الأمر:

(أ)- إمّا أن يكون توقيفا من ربّ العالمين كما هو الشأن بالنسبة للقراءات وهذا يوضحه قول سيبويه "إلاّ من درى كيف هي في المصحف" لأنّ من درى كيف هي في المصحف فهو الملزم بالقراءة بها لأنّ القراءة سنّة متبعة.

(ب)- وإمّا أن يكون ناسجا على لهجة قومه متبعا لسننها في إحداث الكلام ويؤيد هذا قول سيبويه – أيضا – "على لغة أهل الحجاز"، وكذلك قوله: "وبنو تميم يرفعونها".

---

10 سيبويه، المرجع السابق، ص79.

11 إبراهيم البنا، دراسة لكتاب الرد على النحاة (ضمن كتاب الرد على النحاة)، ط1؛ دار الاعتصام، 1979، ص15.

12 سيبويه، المرجع السابق، ص59.

ونضيف نصّا آخر يزيد المسألة وضوحا وجلاءا جاء في "الكتاب" فأمّا العلمَ فعالمٌ فقد جاز فيها التعبير النصب والرفع، ولم يقل سيبويه أنّ النصب أو الرفع هو بسبب العامل وإنّما قال: إنّ أهل الحجاز ينصبون، وأنّ بني تميم يرفعون[13] فمسألة خاضعة للعرف اللغوي هو الذي قرّر النصب أو الرفع وليس المتكلم ولا العامل هو الذي أحدث هذا النصب أو الرفع.

يقول د/إبراهيم البنا: يفهم من كلام سيبويه أنّ ما هو موجود في الكتاب من اصطلاح العمل ونسبته أحيانا إلى اللفظ أو إلى المتكلم فذلك تواضعنا عليه رأينا أنّه يحقق نوعا من الاختصار في التعبير على أنّك إذا وجدتنا في الغالب ننسب العمل إلى اللفظ فذلك راجع إلى أنّنا معنيون بوصف الجملة وبيان ما بين أجزائها من العلاقات وفي الجملة تجد ترابطا بين الأجزاء على نحو قد يكون أوّليا كما في العلاقة بين الفعل والفاعل، وبين الفعل والمفعول به، وقد تتعدد العلاقات في الجملة وتتداخل إذا كثرت القيود ولما كان من عملنا أن نبين الارتباط بين الأجزاء فقد اصطلحنا على أنّ الكلمة إذا كانت طالبة لغيرها وصحب هذا الطلب تأثير في الكلمة المطلوبة، اصطلحنا على أن نسمي هذه الكلمة الطالبة: عاملة والكلمة المطلوبة: معمولة لها، نظرا لوجود العمل مع وجودها، وزواله مع زوالها فأما في الحقيقة فالأمر ما عرفت من قبل لا يعدو أن يكون عرفا لغويا [14].

ويرى سيبويه أنّ الارتباط والتعلق ليس بين الألفاظ على الحقيقة بل بين معانيها فمعنى الكلمة العاملة هو الذي يطلب معنى الكلمة المعمولة ويذكر هذا في حديثه عن النصب أو الرفع في قولهم: "أما العلمُ فعالمٌ بالعلم، وأما العلمَ فعالمٌ بالعلم".

(أ)- فالنصب على أنّك لم تجعل العلم الثانيَ العلم الأوّل الذي لفظت به قبله، كأنّك قلت: أمّا العلمَ فعالمٌ بالأشياء.

(ب)-أمّا الرفع فعلى أنّه جعل العلم الآخر هو العلمَ الأوّل فصار كقولك: أمّا العلمُ فأنا عالمٌ به[15].

تعليق: فأنت ترى أنّ سيبويه لم ينسب الرفع أو النصب للعامل لا اللفظي ولا المعنوي وإنما هما خاضعان للمعنى فهو الذي يحدد الرفع أو النصب ويجبر المتكلم على التلفظ بهما (أي: يرفع أو ينصب حسب المعنى المراد).

ويذهب د/إبراهيم البنا إلى أبعد من هذا فيقول: إنّ في العربية علامات صوتية تعين على تحديد العلاقات اصطلحنا على تسميتها علامات إعراب لا هي من عمل الصيغ ولا من عمل معانيها ولا هي كذلك من عمل المتكلم، وإنما هي أعراف لغوية يضعها المجتمع ويصطلح عليها

[13] سيبويه، المرجع السابق، ص385.
[14] إبراهيم البنا، المرجع نفسه، ص15.
[15] سيبويه، المرجع السابق، ص 385.

وإنما نسبناها إلى اللفظ. ونجد الخليل بن أحمد كذلك ينسب النصب والرفع للمتكلم لا للعامل اللفظي ولا المعنوي ويظهر في تحليله لبيت من شعر جرير:

هذا ابن مي في دمشق خليفة   لو شئت ساقكم إلي قطينا

نصب (خليفة) على القطع من المعرفة من الألف واللام ولو رفع على معنى: هذا ابن عمي هذا خليفة لجاز وعلى هذا المعنى يقرأ من يقرأ (وإن هذه أمتكم أمة واحدة) فإن جعل (هذا) اسما وابن عمي: صفته، وخليفة: خبره جاز الرفع ومثل هذا قول الرفع

من يك ذا بت فهذا بتي   مقيـــظ مصيـــف مشتي

أعددته من نعجات ست   سود جـــعاد من نعاج الدشت

من غزل أمي ونسيج بنتي

رفع كله على معنى: هذا بيتي هذا مقيظ هذا مصيف هذا مشتي، وأما قول الشاعر النابغة توهمت آيــات لـــها فعرفتها لستة أعوام وذا العام سابع فرفع العام بالابتداء وسابع خبره. وقال أيضا:

فبت كأني ساورتني ضئيلة   من الرقش في أنيابها السم ناقع

فرفع السم بالابتداء وناقع خبره[16].

إن الخليل بن أحمد – رحمه الله – يصرح ههنا أن المتكلم هو الذي يرفع وينصب ويظهر ذلك في قوله: نصب: (خليفة) على القطع. وفي قوله: رفع كله على المعنى، وقوله: رفع (العام) على الابتداء.

تصحيح ما نسبه ابن مضاء لابن جني

2- استعمل ابن مضاء أسلوب "ويل للمصلين" في نقده لسيبويه إذ أنه اقتضب نص ابن جني ليثبت به حجته وكان أولى به أن يثبت النص كاملا ويبتعد عن هذا الأسلوب المشين وهذا بيان هذه الدعوى التي اعديناها عليه:

يقول ابن جني: "وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كـــ (مررت بزيد، وليت عمرا قائما)، وبعضه يأتـــي عـــاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح" [17].

[16] الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحق فخر الدين قباوة، ط1؛ بيروت، 1985، ص68، 69.
[17] ابن جني، المرجع السابق، ص 109، 110.

اقتضب ابن مضاء هذا النص وحذف منه ما لم يخدم تقوله وانتقاده لسيبويه والخليل ابن أحمد واختار منه فقط: "وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما للمتكلم نفسه لا لشيء غيره" أخذ ابن مضاء هذه الفقرة ليخيل للقارئ أن ابن جني يخالف من سبقه من النحاة، والحقيقة غير ذلك فهو شارح لقولهم لا مخالف وابن مضاء نفسه يعترف بأن القول بالعامل قد أخذ به النحاة جميعا ولم يشذ واحد منهم عن ذلك وقد صرح بذلك فقال: "فإن قيل: فقد أجمع النحويون عن بكرة أبيهم على القول بالعامل" فقوله هذا اعتراف بأن النحاة ومن ضمنهم ابن جني أجمعوا على القول بالعامل فما ادعاه من خلاف بين ابن جني وسيبويه والخليل بن أحمد إنما هو شيء اصطنعه هو فحسب[18].

ونخلص إلى القول بأن ابن مضاء لم يفد النحو غير نقده لنظرية العامل بدون أن يقدم بديلا عنها فهو يهدم ولا يبني والمتتبع لكتاب "الرد على النحاة" يجد أن الرجل يقول كلاما في باب ليناقضه في باب آخر ولا يجمع بين كلامين نظام ولا منهج، وإليك دليل ما ادعيناه عليه حتى لا نكون من المتقولين الذين يبخسون الناس أشياءهم:

(أ)- قال في باب التنازع: وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول: "علقت ولا أقول: أعملت" ونحن نعلم أن قصد النحاة بالعامل هو بيان جهة التعليق بين أجزاء التركيب وحين يقولون (عامل ومعمول) هو ما عناه ابن مضاء بقوله "متعلق ومتعلق به" وفي كل ما يورد من أمثلة فهو لا يبتعد عما يقول به النحاة من القول بالعامل وإن غير اللفظ وقد يصرح أيضا بالعامل من حيث لا يدري يقول: قال الله تعالى في التعليق بالثاني: (آتوني أفرغ عليه قطرا) الكهف/96 فـ (قطرا) مفعول بـ (أفرغ)[19]. ألا نتساءل معنى (قطرا) مفعول بـ (أفرغ)، ألم يصرّح هاهنا بالعامل والمعمول وإن سماهما متعلق ومتعلق به.

وأيهم أقرب لليسر والتبسيط بالنسبة لطالب النحو ما كان لديه محسوسا يدركه بأقل جهد من التأمل أم ما كان سبيله إلى التدقيق والتأمل ولا يدرك إلا بإعمال الفكر؟ يقول د/عباس حسن مع موقفه المناهض لنظرية العامل: "... وربما اقتضانا الإنصاف وحب التيسير أن نميل إلى جانب العامل بنوعيه (اللفظي والمعنوي) وننصرف عن العامل بمعنى: (المتكلم) ذلك أن العامل اللفظي والمعنوي يسهل على المستعرب ومتعلم اللغة والناشئ فيها أن يراه أو يسمعه إن كان حسيا، ويدركه إن كان معنويا فيضبط كلماته وألفاظه وفق ما يحس ويدرك في سهولة وخفة. يرى الفعل أمامه فيعلم أنه يتطلب فاعلا مرفوعا، وقد يتطلب مفعولا به أو أكثر ويرى الاسم بعد الفعل فيضبطه مرفوعا أو منصوبا بحجة أنه فاعل أو مفعول به ويرى حرف الجر فيعرف أن كلا

---

18 إبراهيم البناء، المرجع السابق، ص18.

19 ابن مضاء الأندلسي، ص88.

منهما يحتاج إلى مجرور فيجر الاسم بعدهما ويرى المبتدأ أو المضارع فيبادر إلى رفعهما ... وهكذا والخلاصة في هذه المسألة: إن وجود العامل يسهل على المتكلم والكاتب الاهتداء إلى الحركة المطلوبة والضبط الصحيح فيما يقع بعدهما وكأن هذا العامل أمارة قاطعة على المطلوب ورائدا لا يضلل أما العامل (المتكلم) فلن يعرف ضبط أواخر الكلمات، وما يتصل بها وما ينشأ عن تصرفها إلا إذا كان عربيا أصيلا ينطق العربية بفطرته، وتجري على لسانه طائعة بغير أمارات مرشدة ولا علامات توحي إليه الضبط، وتبين ما يتطلبه المقام من حركة دون حركة، ومن ضبط دون آخر فالأخذ برأي الجمهور في أمر (العامل) إنما هو أخذ بالأيسر عملا وتطبيقا وإفادة بالرغم من أنه ليس هو الحق في الواقع المقطوع به؛ لأن الواقع المقطوع به أن الذي يجلب الحركات وغيرها إنما هو المتكلم" [20] كما جزم به سيبويه أو العرف اللغوي كما يفهم من حقيقة النحو وسبب نشأته ومضانه الأولى (قراءات وكلام العرب: شعرا ونثرا وحكما وأمثالا) وتسمى أصولا نقلية صدر عنها النحاة والتي استنبط منها النحاة الأوائل القوانين النحوية (المسماة قواعد النحو).

الجانب الخامس: العلل والتقديرات

قد يقول قائل: إن هذه العلل والتقديرات التي أتى بها النحاة ضرب من التمحل وضياع الجهود و تعسير وتعقيد للعربية عموما وعلم النحو خصوصا، يقول د/عفيف دمشقية بعد أن يورد أمثلة كثيرة [هذه التقديرات والتعليلات] ليست إلا ضربا من القياس الرياضي لا يطابق الواقع اللغوي في شيء. فمن غير المتصور أن يلجأ متكلم إلى مثلها والعربية تبذل له من معينها الخير نطقا، والأقرب متناولا، والأبعد عن اللبس فأي حاجة بالمتكلم إلى أن يقول: "عجبت من ضرب زيدا "[21].

وما ذهب إليه الأستاذ الفاضل د/عفيف دمشقية قد يكون فيه جانب من الصواب إلا أنه فاته المغزى من هذه التقديرات والتمارين، إذ أن الهدف منها هو إظهار إمكانات العربية وقدرتها على التصرف وهي تقديرات تنظيرية يلجأ إليها المنظر النحوي عارضا الأوجه الممكنة في التراكيب العربية ولعل شبه النقاش بين الأخفش الأوسط والمازني الذي أورده الرضى الاستراباذي في شرح الكافية[22] يعطينا صورة للجهود التي كان يبذلها علماؤنا خدمة للغة القرآن، ولم يجنحوا للسهولة التي نبتغيها نحن وإنما يريدون لمتكلم العربية أن يرقى بخطابه وأسلوبه ليكون قادرا على التحكم في أساليب العربية وعلى فهم النص القرآني الذي من أجله ابتكر علم النحو.

---

[20] عباس حسن، المرجع السابق، ص200، 201.
[21] عفيف دمشقية، المنطقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، ط1: معهد الإنماء العربي، 1978، ص189.
[22] رضى الدين الاستراباذي، شرح الكافية، الأستانة: 1254 هـ، ج2، ص50.

وقد عقد النحاة بابا للتدريب في المسائل النحوية هو [باب الإخبار بالذي وفروعه، وبالألف واللام] ويسميه بعضهم باب السبك يقول ابن هشام: وهو باب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية[23].

وتعرض عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" إلى ما أنكره معاصروه وحكى أقوالهم فقال: فإن قالوا أنّا لم نأب صحة هذا العلم ولم ننكر مكان الحاجة إليه في معرفة كتاب الله تعالى وإنما أنكرنا أشياء كثرتموه بها وفضول قول تكلفتموها ومسائل عويصة تجشمتم الفكر فيها ثم لم تحصلوا على شيء أكثر من أن تغربوا على السامعين وتعايوا بها الحاضرين قيل لهم: خبرونا عما زعمتم أنه فضول قول وعويص لا يعود بطائل ما هو؟ فإن بدأوا فذكروا مسائل التصريف التي يضعها النحويون للرياضة ولضرب من تمكين المقاييس في النفوس كقولهم كيف تبني من كذا وكذا وقولهم ما وزن كذا وتتبعهم في ذلك الألفاظ الوحشية كقولهم ما وزن عزويت وما وزن أرونان وكقولهم في باب ما لا ينصرف لو سميت رجلا بكذا كيف يكون وأشباه ذلك وقالوا أتشكون أن ذلك لا يجدي إلا كدّ الفكر وإضاعة الوقت قلنا لهم: أما هذا الجنس فلسنا نعيبكم إن لم تنظروا فيه ولم تعنوا به وليس يهمنا أمره فقولوا فيه ما شئتم وضعوه حيث أردتم[24].

وهنا ينبغي أن نفرق بين عمل الباحث وعمل المعلم، فهذه التمارين هي أثر من آثار العمل التنظيري في الدراسة النحوية، وإنه من الأهمية بمكان أن نورد ردّا لأستاذنا الفاضل د/عبد الرحمن الحاج صالح على هؤلاء.

يقول: "...هذا بقطع النظر عن المحاولات السطحية التي تنتقد كتاب سيبويه مثلا كما ينتقد أي كتاب مدرسي لتعليم الصبيان، فلم يستطع أصحابها لقلة مؤونتهم ولكلال أبصارهم أن يميزوا بين ما يصل إليه العالم البحاثة من نتائج علمية دقيقة مجردة وبين المادة التعليمية المحوّرة المقربة إلى أفهام المبتدئين، وينسبون أو يجهلون أن صناعة التعليم إنما هي إحدى الصنائع الكثيرة التي يمكن أن تتفرع على العلم وليست هي كل العلم ".

ومازال كثير من المثقفين ينظرون إلى اللغة والنحو والصرف والبلاغة نظرة العوام الذين لا يعرفون لهذه العلوم غرضا آخر سوى تعليم الإنشاء والكتابة فوقعوا بذلك في العيب المقابل لما يرتكبه أصحاب المذهب الداعي إلى العلم من أجل العلم فأنكروا على النحاة تعليلاتهم وتقديراتهم لأن المتعلم لا يفهم هذا الذي يسمونه [فلسفة اللغة] بل هو غني عنها، وكل هذا معقول

23 ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ط5؛ بيروت، دار الجيل:1979، ج3، ص238.

24 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، صحح أصله الشيخ العلامة محمد عبده: مطبعة السعادة، ص 42، 43.

بالنسبة إلى متعلم العربية ولكن متى قال النحاة أنه يجب أن يلقن المبتدئ هذه التعليلات العلمية؟ ومتى قالوا أن الملكة اللغوية تحصل بامتثال التعليلات النحوية؟

هل يتصور أن يكون تشومسكي (Chomsky) اللغوي الأمريكي أو رتسفين (Rezvin) الروسي قد قصدوا من تفسيراتهما المجردة وصيغهما الرياضية المعقدة أن يتعلم المبتدئ اللغة الإنجليزية أو الروسية بمجرد إدراكه لها؟ أم هل يعقل أن يلقن القوانين الفيزيائية الشديدة التجرد لمن يريد أن يتعلم فقط كيفية تسيير الآلات الميكانيكية التي وضعت على أساسها؟ وإن صح أن الغاية القصوى التي كان ينشدها النحاة هي كما حكاه ابن جني عن أبي علي: "أن يلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها" فإن أحدا منهم لم يدع أن العلل النظرية (القياسية والجدلية على حد تعبير الزجاجي) هي مادة اللغة التي يجب أن يمتثلها متعلم العربية بل كثيرا ما صرحوا أن: هذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب"[25].

ولعل سائلا يقول ما الفائدة من التعليلات والتقديرات التي أفاض فيها النحاة العرب؟ فيكون الجواب ضمن حديثنا عن العلة كما فهمها أسلافنا.

العلة هي دعامة القياس: كما نشأ القياس أول ما نشأ فطريا نشأت العلة تبعا له كذلك. وقد قالوا: إن ابن أبي إسحاق أول من علل النحو[26]. كما كان شديد التجريد للقياس كما أوضحنا. ويجدر بنا أن نتحدث عن أسباب ظهوره. ومن يرصد الأسباب التي ذكرها علماء النحو عن التعليل يمكنه أن يتعرف على الآتي:

1- التعليل النحوي يكشف عن حكمة الله في الصيغ وأوضاع الكلام. قال صاحب المستوفى: إذا استقريت علل هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة وإذا تأملت عللها: عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها.

وأما ما ذهب إليه غفلة العوام: من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة واستدلالهم على ذلك بأنها أبدا تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعا لها فبمعزل عن الحق وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ وإن كنا نحن نستعملها لا على سبيل الابتداء والابتداع بل على وجه الاقتداء والاتباع ولا بد فيها من التوقيف فنحن إذا صادفتنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع الله تعالى: تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب[27].

---

[25] عبد الرحمن الحاج صالح، "مدخل إلى علم اللسان الحديث"، مجلة اللسانيات، ع1، المجلد الاول،1971، ج1، ص6، 7.

[26] عبد الرحمن بن محمد الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، مصر، دون تاريخ، ص22.

[27] جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تحق، محمد حسن إسماعيل الشافعي، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1974، ص 112.

وقال د/محمد عيد معلقا على هذا القول: وربما ترتبط هذه الفكرة بفكرة المفوضين في اللغة الذين يرون أن اللغة بصيغها ونظمها من وضع الله تعالى وأنه قد حبا بها العرب، لأن نفوسهم قابلة لها محسة لقوة الصنعة فيها، وعلى النحاة أن يبحثوا عن حكمة الله فيها، فكان التعليل[28]!

ومهما كان الأمر في قضية اللغة أهي توقيف أم اصطلاح؟ فإن العلة أخذت تنمو وتتطور حتى استقرت، وأتت نتائجها على يد الخليل وتلميذه سيبويه.

ونضوج علم النحو على يد الخليل وتلميذه سيبويه وما سجلاه من قواعد نحوية في الكتاب اعتمدت كل الاعتماد على التعليل الذي هو الدعامة الأولى للقياس.

وهنا يتساءل الباحث في ميدان علم النحو، هل أخذ الخليل هذه العلل عن العرب، وعن الذين عنوا قبله بالدراسات النحوية واللغوية أو أنه ابتكرها على غير مثال سابق فكان له فضل السبق بها ومعرفة أسرار الكلام عن طريقها؟

فقد سأل الخليل نفس السؤال بعض معاصريه فقال: أعن العرب أخذت هذه التعليلات أم اخترعتها من نفسك؟ فأجابه الخليل قائلا: إن العرب نطقت عن سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست وإن تكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة له، ومثلي في ذلك مثل الحكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، والبراهين الواضحة فكلما وقف هذا الرجل الداخل الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة هي هكذا لعلة سنحت له وخطرت فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة. إلا أن ما ذكره الرجل محتمل أن يكون علة: ثم قال: فإن صحت لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته لمعلول فليأت بها[29]. وعقب الزجاجي على كلامه قائلا: وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه.

بعد الخليل جاء سيبويه اقتفى أثر شيخه، ويعتبر كتابه أول بحث جامع للعلل النحوية إلا أنه لم يكن بالكثرة التي عرفت فيما بعد. ويمكن أن نوجز حديثنا عن التعليل وأسبابه ودواعيه وحسناته وسيئاته فيما يلي: لقد كان التعليل سمة غالبة في كل الآراء التي بدأها كلا الفريقين من البصريين والكوفيين في محاولة لدعم أصولهم التي اعتمدت عليها مذاهبهم، وحاول كل فريق أن ينتصر لمذهبه، وأن يدعم أراءه بالحجج والبراهين فكان اللجوء إلى التعليل والتأويل لإظهار قيمة ما يعتقده من آراء.

---

28 محمد عيد، أصول النحو العربي، القاهرة: عالم الكتب، 1973، ص 143.

29 الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقق مازن المبارك، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ص65.

التعليل: هو وسيلة من وسائل الحجاج والمغالبة وبواسطته يأخذ الآخرين بالرأي المدعم بالبراهين ويتابعونه فيه ومن افتقر رأيه إلى التعليل والتأويل وخلا عنهما فهو ضعيف وقد لا يتابع فيه ولا يؤخذ به ونتيجة لذلك وجدنا كتب المطولات تناقش المسائل النحوية في كثير من التفصيل والتطويل وعرض الحجج المناصرة لها أو المعارضة.

وهناك حقيقة لا بد من إيرادها وهي: أن التعليل في بدايته في كتاب سيبويه كان محدودا ولم يكن بهذه الصورة المعقدة التي انتهى إليها فيما تلا هذه الفترة من أواخر القرن الثالث، وخاصة في القرن الرابع الهجري على يد ابن جني الذي كان له اليد الطولى في توسيع الجدال والحجاج والمتصفح لكتابه القيم [الخصائص] الذي يعتبر علامة واضحة في طريق الجدال والحجاج والتعليلات الفلسفية يدرك ذلك، لكـن التعليل اتجه وجهة فلسفية نتيجة لظروف العصر واحتكاك الفلسفة بغيرها من العلوم وتأثيرها فيها ووسم العصر كله بميسم الجدال والحجاج والتعليـل فقويت فكرة تفسير الملامح الخاصة بنظام الكلمات تحت وطـأة النزاع بين النحاة والفلاسفة فقد نسب إلى النحاة أنهم يعنون باللفظ فاضطر النحاة إلى المزيد من العناية بالفلسفة اللغوية والبحث عن المعنى في كل قياس منطقي[30].

غير أن الأخفش وإن كان من أصحاب التعليل إلا أنه لم يوغل فيه إلى درجة إفساد اللغة وإنما كان يخوض فيه بمقدار ما يدعم وجهة نظره، ورأيه النحوي، ولعله من المفيد التعرض إلى بعض تعليلاته.

من تعليلاته امتناع الفعل المضارع من الخفض، وكان سيبويه يعلل لذلك بأن المجرور داخل في المضاف إليه وأنه يعاقب التنوين والمضارع لا ينون. ونرى الأخفش يتخذ من هذا التعليل موقفين:

1- موقفا يشرحه قائلا: لا يدخل الأفعال الجر لأنه لا يضاف إلى الفعل والخفض لا يكون إلا بالإضافة ولو أضيف إلى الفعل، والفعل لا يخلو من فاعل، وجب أن يقوم الفعل وفاعله مقام التنوين لأن المضاف إليه يقوم مقام التنوين وهو زيادة في المضاف كما أن التنوين زيادة فلم يجز أن تقيم الفعل والفاعل مقام التنوين لأن الاسم لا يحتمل زيادتين. ولم يبلغ من قلة التنوين – وهو واحد – أن تقوما مقامه كما يحتمل الاسم الألف واللام مع التنوين[31].

2- والموقف الثاني هو محاولة الإدلاء بعلة جديدة إذ يقول لم يدخل الأفعال جر؛ لأنها أدلة وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه، وأما زيد وعمرو وأشباه ذلك فهـو الشيء بعينه وإنما يضاف إلى شيء بعينه لا إلى ما يدل عليه، وليس يكون جر في شيء من الكلام إلا بالإضافة[32].

30 نظرية المعنى في النقد الأدبي، مصطفى مصطفى، ص145.
31 المرجع نفسه، ص110.
32 المرجع نفسه، ص109.

وله تعليلات عقلية أخرى: من ذلك تعليله إضافة اسم الزمان إلى الفعل بقوله: إنما أضيفت أسماء الزمان إلــى الأفعال؛ لأن الأزمنة كلها ظروف للأفعال والمصادر والظروف أضعف الأسماء فقووها بالإضافة إلى الأفعال[33]. ونورد له معالجات لبعض الظواهر اللغوية استوحى فيها الأساليب العربية الأصيلة في تركيب معانيها وابتعد فيها عن التمنطق، والجدل والتعقيد نذكر من ذلك:

(أ)- قوله بزيادة [إن] بعد [ما] النافية في قول فروة بن ميسك المرادي:

وما [إن] طبنا جبن ولكن   منايانا ودولة آخرينا

وهي في هذه الحال تمنع [ما] عنده من نصب الخبر.

(ب)- مر بنا إجازته حذف [قد] قبل الفعل الماضي في قوله تعالى (جاءوكم حصرت صدورهم) وعلل حذفه ليصح وقوعه حالا.

(ج)- قوله بحذف الاسم المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في قوله تعالى: (ولكن البر من آمن بالله). ومثل هذا في القرآن كثير وكذلك في كلام العرب ومع ذلك فقد رأى الأخفش أن هذا الحذف مقصور على السماع وأن القياس على المسموع ممنوع إلا أن ابن جني يرى عكس ذلك فيرى أن حذف المقيس لكثرة المسموع منه في القرآن والشعر من جهة ولسعة المجاز في العربية واستمراره على ألسنة العرب من جهة أخرى[34].

(د)- وقوله بحذف المضاف إليه في قوله تعالى: (ولكل وجهة هو موليها) أي لكل أمة وفي قول جرير:

يا تيم تيم عدي لا أبالكم   لا يوقعنكم في سوءة عمر

أي: يا تيم عدي تيم عدي.

(هـ)- أما [لات] فعنده أنها لا عمل لها، وأن المنصوب بعدها فهو مفعول بفعل مضارع هو [أرى محذوف مع فاعله] والتقدير: لات حين مناص [لا أرى حين مناص] أو [لات أرى حين مناص] وأن التاء في تركها وعدم إلحاقها فهي زائدة وفي إلحاقها بـــ [لا] فهي حرف تأنيث[35].

(و)- وقوله بحذف الجار أولا ثم حذف الضمير الذي كان مجرورا به ثم انتصب بعد حذف. وتعليله لتنكير [يوما] من قوله تعالى: (واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا).

(ز)- وقوله بحذف المضاف والمضاف إليه معا في قول القائل [ضربني زيدا قائما]، فقد قدر الجملة [ضربني زيدا ضربه قائما] فحذف خبرا مضافا وضميرا مضافا إليه في حين قدر

---

[33] المرجع نفسه، ص114.

[34] ابن جني، المرجع السابق، ج2، ص451.

[35] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، تحق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2؛ دمشق: دار الفكر، 1985، ج1، ص275. وانظر ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب، القاهرة: مكتبة المتنبي، بدون تاريخ، ج1، ص109.

سائر النحاة الجملة [ضربني زيدا حاصل إذ كان قائما] للماضي بـــ [إذا] فحذفوا خبرا وظرفا وفعلا ناقصا واسمه أو فعلا تاما وفاعله وهو أمر مألوف عندهم ومستحسن للانسجام مع الأصل المقرر القاضي بأنه ينبغي تقليل المحذوف ما أمكن لتقل مخالفة الأصل أو الابتعاد عنه[36].

هذه المسائل التي قدمناها تعطينا مدى حرصه على تقنين الزيادة والحذف حتى لا يخل بالمعنى لأن الإفراط فيهما يخلان به، سواء أكانت في الحروف، أو في الأسماء أو الأفعال، وكذلك الأمر في أشباه الجمل وقد أعطينا لكل نوع مثالا.

أما بناء الجملة – في نظرنا – فإن بناءها عنده بناء محكم مضبوط لا مفر من مراعاته وأن الزيادة أو الحذف يجب ألا تؤديان إلى الخروج عن الذوق السليم أو إلى تعمية المعنى، وأن يكونا لفائدة هي: التوكيد عن طريق تثبيت المعنى وتقوية المبنى وليس مجرد ديكور للتجميل وأن يكون المعنى جليا لا لبس ولا غموض فيه مما يؤدي إلى التأويل بل هي واضحة الخطاب مؤدية للغرض تتلاءم مع الفهم الواضح لمقصود المتكلم من تركيب كلامه وترتيب نظامه. ونذكر بعض التعليلات سجلها له السيوطي:

(أ)– منع وقوع سوف خبرا لليت، فلا يقال: ليت زيدا سوف يقوم وعلل ذلك بما يلي: لأن ليت لما لم يثبت، وسوف لما ثبت[37].

(ب)– وفي قولهم: مكرماك، ومكرموك، فإن الكاف محله النصب للطاقة الضمير لا للإضافة قال: لأن موجب النصب المفعولية، وهي محققة وموجب الجر الإضافة، وليست محققة، إذ لا دليل عليها إلا الحذف المذكور ولم يتعين سببا له[38].

وأخيرا نقول خاتمين: نحن مع التيسير الذي يهدي ولا يردي، ويرشد ولا يضل، وينفع ولا يضر، وينبئ عن أصالة ولا يؤدي إلى المهانة والحقارة، ويربط بين الأجيال ولا يقطع حبل الوصال. فإن النحو الذي نضج على أيدي أعلام مازال ينبض بالحيوية، ومجالات البحث في مسائله مازالت تحتاج إلى الباحث المكتمل الأدوات الذي له قدرات علمية تضيف إلى البناء لبنة وإلى القواعد قاعدة وإلى التنظير نظريات يفيد العلم والمتعلم. أما الجعجعة بدون طحين والثرثرة التي تؤدي إلى الصداع والبحث في هذا العلم بدون باع، وإدعاء العلم بالنحو ولم يعرف أبجديته فذلك هو الظلم بعينه لعلم التمسه أصحابه من القرآن وأرادوا به خدمة القرآن والقرب من فيض القرآن فأي دعوة تبعد هذا العلم عن القرآن الكريم بدعوى العصرنة والسير وراء النظريات الغربية بحجة التيسير فهي دعوة فيها ضلال وتضليل وانحراف.

36 السيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، ط1؛ الكويت: دار البحوث العلمية، 1980، ج1، ص106.
37 المصدر السابق، ج2، ص158.
38 المصدر نفسه، ج5، ص83، 84.

المصادر والمراجع

البناء، إبراهيم، دراسة لكتاب الرد على النحاة (ضمن كتاب الرد على النحاة)، الطبعة1؛ دار الاعتصام، 1979.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، القاهرة، 1956/1952، الجزء1و2.

ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، الطبعة5؛ بيروت، دار الجيل:1979، الجزء 3.

ابن مضاء الأندلسي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، مصر، 1948.

ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة 2؛ دمشق: دار الفكر، 1985.

ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب، القاهرة: مكتبة المتنبي، بدون تاريخ، الجزء 1.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، مصر، دون تاريخ.

الاسترابادي، رضىالدين ، شرح الكافية، الآستانة :1254 هـ، الجزء2.

الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، صحّح أصله الشيخ العلامة محمد عبده: مطبعة السعادة.

السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1974، الجزء1 و2 و5.

_____________ ، همع الهوامع في شرح الجوامع، الطبعة 1؛ الكويت: دار البحوث العلمية، 1980، الجزء1.

دمشقية، عفيف، المنطقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، الطبعة1: معهد الإنماء العربي، 1978.

الحاج صالح، عبد الرحمن، "مدخل إلى علم اللسان الحديث"، مجلة اللسانيات، العدد الأول، المجلد الأول، 1971، الجزء1.

الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، بيروت: دار الكتاب اللبناني.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: دار القلم و الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1966، الجزء1.

عباس، حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، الطبعة1؛ القاهرة: دارالمعارف بمصر.

عيد، محمد، أصول النحو العربي، القاهرة: عالم الكتب، 1973.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة1؛ بيروت، 1985.